من وراء تعطيل (القضاء) في العاصمة عدن؟

تقرير/ وائل قباطي:

يدخل إضراب القضاء في العاصمة عدن والمحافظات المحررة شهره الثالث، وسط إلقاء «نادي القضاة الجنوبي» المسئولية على مجلس القضاء الأعلى الذي يلتزم الصمت تجاه الإضراب الشامل، في ظل موجة سخط مجتمعية من تعطل مصالح المواطنين وعدم منطقية المبررات المعلنة للإضراب، الذي عطل ميزان القضاء في المدينة، إلا أن أسوأ ما في الأمر أن قضاة جرى التواصل معهم للتعليق على الإضراب لكنهم تجاهلوا الأمر.

ودعا نادي القضاة الجنوبي إلى إضراب عن العمل في المحاكم والنيابات العامة، قبل أكثر من شهرين لنيل تسويات قضائية وتطبيب وحماية أمنية وما زال الإضراب مستمراً حتى اليوم، متسبّباً بتعطيل مصالح المواطنين وزيادة معاناتهم، ومخالفًا لنص المادة (74) من القانون رقم 1 لعام 1991 بشأن السلطة القضائية على أنه (لا يجوز للقاضي أن ينقطع عن عمله بسبب غير مفاجئ قبل أن يرخص له).

أضرار بالغة

ويرى المحامي أحمد فيصل الإبيّ أن "إضراب القضاة منذ نحو شهرين وجلوسهم في بيوتهم، وبغض النظر عن مطالبهم (المشروعة)، فإن وسيلتهم للوصول إلى تحقيق تلك المطالب قتلت روح العدالة التي لا تحيا دون قضاء نزيه يعمل على إنفاذ الشرع والقانون".

ويضيف رئيس منظمة بيت العدالة الانسانية: "لا يجادل عاقل بأن إغلاق المحاكم لا يعد إضرابا، كما أن ذلك العمل أياً كانت مسمياته فهو قد ألحق أضرارًا بالغة في الحقوق والحريات العامة وعرض الدماء والأعراض والأموال للانتهاك والتعدي".

واختتمت بالتساؤل: "بينما يطالب القضاة بتوفير متطلبات العيش الكريم وتوفير الحماية الأمنية وغيرها.. هل يوجد في المحافظات الجنوبية قضاة فوق الخوف؟".

مطالبات بإيقاف المرتبات

من جانبه وجه الصحافي عبد الرحمن أنيس نداءً إلى رئيس مجلس الوزراء د. معين عبد الملك ووزير العدل علي هيثم الغريب طالبهم فيه بإيقاف مرتبات القضاة المضربين عن العمل اعتبارًا من هذا الشهر.

وقال أنيس في صفحته على الفيس بوك أن رئيس الوزراء ووزير العدل يساهمون في تعطيل الحياة العامة حين يصرفون مرتبات لقضاة ممتنعين عن العمل رغم أن انقطاعهم غير قانوني بنص قانون السلطة القضائية، مختتما منشوره بإطلاق هشتاج: #أوقفوا مرتبات القضاة المضربين.

نادي الإضرابات

لم تكن هذه المرة الأولى التي يعلن فيها نادي القضاة الجنوبي، تعليق العمل في مختلف المحاكم والنيابات، إذا سبقها عدة مرات، آخرها في 9 ديسمبر 2018م للمطالبة بتسويات في الدرجات القضائية والتطبيب والحماية الأمنية لأعضاء السلطة القضائية ومقراتها.

وترى القاضية صباح أحمد العلواني - رئيس المكتب التنفيذي لنادي القضاة الجنوبي - أن سبب تعليق العمل في المحاكم والنيابات للمطالبة بالتسويات والدرجات القضائية، وعدم توفير الحماية الأمنية اللازمة للقضاة فضلاً عن الاعتداءات المتكررة والتي طالت مقرات السلطة القضائية من محاكم ونيابات.

وأضافت العلواني: "الإضراب كان خيارًا استراتيجيًا لا مفر منه في ظل أهمية الوقوف وقفة جادة وبمسئولية لمواجهة مجلس القضاء الأعلى والذي للأسف استنفد كافة الأعذار وسد كافة المنافذ بوجه أعضاء السلطة القضائية، ممارسًا التسويف والمماطلة بمنح القضاة والإداريين من منتسبي السلطة القضائية حقوقهم القانونية والمشروعة".

الإضراب مستمر

من جهته عبرّ القاضي ناظم حسين باوزير - الأمين العام لنادي القضاة الجنوبي - عن بالغ استغرابه من إذعان مجلس القضاء الأعلى وعدم تنفيذه لتوجيهات الرئيس عبدربه منصور هادي الذي وصفه بالداعم الأول للسلطة القضائية واستمرار عملها مع توجيهه بتوفير كافة احتياجات عملها.

وقال: «على الرغم من وضوح وصراحة توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية بشأن منح التسويات لأعضاء السلطة القضائية، إلا أن مجلس القضاء ماطل وما يزال يماطل في تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية. وهو يجعلنا في نادي القضاة مضطرين لتحميل مجلس القضاء الأعلى كامل المسئولية فيما آلت إليه أوضاع القضاء واستمرار عملية إيقاف العمل في محاكم ونيابات المحافظات المحررة حتى يتم الاستجابة».

شيخ (العُزيبة) بلحج لـ«الأمناء»:

تفاجأنا بقيام مدرعات عسكرية تهدم المنازل على رؤوس ساكنيها!

الحوطة «الأمناء» خاص:

أصبح البسط على الأراضي يهدد خطرًا على عشرات المواطنين الذين لا يملكون قوة للدفاع عن أراضيهم ضد نافذين يستخدمون أسلحة الدولة, في مواجهتهم ويسلبونهم حقوقهم في ظل غياب السلطات القضائية والأجهزة الأمنية.

وقد سيطر الأمن على قضايا الإرهاب والمخدرات وغيرها، وبقت مشاكل الأراضي شائكة أمامه, دون الحيلولة من الحد منها, رغم ارتفاع أصوات المواطنين المنددين بهذه الأعمال.

وطالت عمليات البسط عدة مواقع حيوية خاصة وعامة, وانتشرت في عدن ولحج كما ينتشر داء السرطان في الجسم وبقي استئصالها من الصعب أمام الدولة وأمام أصحاب الحقوق, إذ أن مواطنين فقدوا الأمل بعد أن رأوا أبنية ترتفع أعمدتها على أراضيهم دون قدرتهم على استردادها.

«الأمناء» كما عهدت قراءها في تسليط الضوء حول هذه الظاهرة المستفحلة, ونقل رسائل وشكاوي أصحاب الحقوق إلى الجهات المختصة وإلى الرأي العام لكشف أقنعة النافذين الذين يسطون بغير حق على الأراضي، فأجرت لقاءً مقتضبًا مع الشيخ عبد الحكيم العزيبي، شيخ وعاقل منطقة (العزيبة) غرب الرباط التابعة لمحافظة لحج، الذي يستعرض فيه عملية البسط التي طالت الأراضي التابعة له ولأصحابه.

يقول الشيخ العزيبي أن «الأراضي التابعة لأبناء العُزيبة في المنطقة الغربية بمنطقة الرباط طالتها أيادي النافذين التي يقوم بها جماعات مسلحة تدعي انتماءها إلى المقاومة الجنوبية ولبعض الألوية في الساحل الغربي».

وأضاف لـ«الأمناء» أنه تفاجأ خلال اليومين الماضيين بعدد من الأطقم العسكرية ومدرعات قامت بتكسير البنايات وهدم المنازل على رؤوس ساكنيها دون مراعاة الضمير الإنساني بدعوى امتلاكهم لتلك الأراضي.

وأشار العزيبي إلى أن الأرض التي تم البسط عليها كانت قد صرفت بعقود رسمية من قبل الدولة عام 90م إلا أنهم اعترضوا على ذلك في حينها, فتم إعادتها لملاكها الأصليين من أبناء العُزيبة بعد حرب 94م, بوساطة بين ممثلي عن الحكومة وأبناء العُزيبة, وبعد أن تم تعويض أصحاب العقود في مناطق أخرى, وظلت الأرض كماهي إلى عام 2015م, وبعد طرد الحوثيين على الجنوب, تم الاعتداء على الأرض من قبل بعض الأشخاص من أبناء الصبيحة وأبناء يافع يدعون امتلاكهم للأرض, وقاموا بتكسير بعض الأراضي التي قد سورت من قبل ملاكها, دون أي وجهة حق.

ولفت إلى أن لديهم توجيهات قضائية ونيابية بطرد الجماعات الباسطة, وتمكينهم منها, إلا أنهم لم يجدوا أي استجابة من قبل الأجهزة المختصة بمحافظة لحج أو السلطات المحلية.

وعبّر عن خيبة أمله في ما وصلت إلية الأمور من أعمال البسط من قبل البلاطجة والمتنفذين وتحت رأيه علم دولة الجنوب, هذا العلم الذي ضحّى لأجله الآلاف من الشهداء, لاستعادة الدولة الجنوبية, دولة العدل والمساواة التي ينشدها الجميع, إلا أن ما يتم مشاهدته, من أعمال بسط وسلب لحقوق المواطنين, خيب آمال أبناء الجنوب الشرفاء.

واتهم العزيبي قيادات أمنية وعسكرية بحماية الباسطين بقوله: «خلال الأيام الماضية اعتدى مسلحون يتزعمهم شخص يدعى (علي العبيدي), بأطقم أمنية ومعه عدد من المسلحين, رغم تعهده لشرطة (تبن) بعدم الاعتداء على أراضي العُزيبة, إلا أنه عاد بعد الحرب ليبسط على أراضينا بحماية نافذين أمنيين».

وفي ختام اللقاء دعا عبد الحكيم العزيبي رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي ورئيس المجلس الانتقالي الجنوبي اللواء عيدروس الزبيدي بضرورة بوضع حد لهذه الأعمال التي تقوّض السلم الاجتماعي بين أبناء الجنوب, وإيجاد المعالجات والحلول المناسبة قبل استفحال سرطان الأراضي المتفشي مؤخرا والذي ينخر في الجسد ويقضي على مشروع التصالح والتسامح الجنوبي.